

الحكومة الإلكترونية بين الأصالة الاستنساخ

-المحامي يونس عرب

الحكومة الإلكترونية ، القرار الإلكتروني ، الانتخاب الإلكتروني ، المشتريات الإلكترونية ، الإدارة الإلكترونية لاحتياجات الجمهور ، هذه وغيرها مصطلحات يجري تداولها في الوقت الحاضر على نحو متسع وتعد في مضمونها جميعا استمرارا لفكرة إعادة خلق أو إعادة اختراع الحكومة التي اطلقت مع منتصف التسعينات ، واذا كانت هذه المفاهيم مما يسود الان في الاوساط العربية ومنها الاردن ، فانه يمكن القول دون تردد ان مفهوم الحكومة الإلكترونية في البيئة العربية مفهوم تحيطه الضبابية ، عوضا عن انه ليس ثمة تصور شمولي لما ستكون عليه الاحوال لدى انجاز الخطط التقنية والتأهيلية والقانونية المقترحة لتوفير متطلبات اطلاق الحكومة الإلكترونية.

من حيث الاصل ، وسواء كنا نتحدث عن بيئة العالم الواقعي ام بيئة الانترنت الافتراضية ، فان اية حكومة تسعى لان تحقق فعالية عالية في تقديم خدماتها للجمهور وتحقق فعالية في تبادل النشاط بين دوائرها ومؤسساتها وتحقيق وفر في كلف الاداء ومصروفاته ، لهذا فان فكرة الحكومة الإلكترونية تقوم من بين ركائزها على تجميع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت ، في نشاط اشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية . وتحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم 7 ايام في الاسبوع 365 يوم في السنة) ، مع القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن . وتحقيق سرعة وفعالية

الربط والتنسيق والاداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حده .
و تحقيق وفرة في الانفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد افضل من
الانشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

ولو دققنا في التجربة الامريكية لوجدنا ان المساحة الارحب للاهتمام انصبت
على المشتريات الحكومية وعلى العلاقات التجارية بين قطاعات الحكومة
ومؤسساتها وبين الجمهور ومؤسسات الاعمال في القطاع الخاص ، وهو ما
يعكس الذهنية الاستثمارية او الاقتصادية السائدة في امريكا ، في حين لو دققنا
النظر في التجارب الاوروبية لوجدنا المحرك الرئيس للعمل حماية وخدمة
المستهلك او المواطن . وبين هذين الاتجاهين تتجاذب تجارب الدول النامية
المنقولة التي ربما لن تكون اكثر من نماذج مستنسخة . واذا كان يمكن التجاوز
عن استنساخ اي تطبيق من تطبيقات تقنية المعلومات فان الحكومة الالكترونية
عصية عن الاستنساخ ان اردناها ناجحة وفاعلة ، لان متطلباتها كما نرى تعتمد
جوهريا على البناء الخاص للحكومة الواقعية وعلى الاداء الخاص بالموظف
الحكومي وعلى الثقافة الخاصة بمجتمع المواطنين .

واذا كانت بعض المفاهيم للحكومة الالكترونية تقوم على اساس تجميع الخدمات
في موضع واحد ، فان مفاهيم اخرى تناقض هذه الفكرة ، اذ لا يرى البعض
حاجة لانتهاج مسلك التجميع بل يمكن ان يتحقق الانجاز افضل ان تم انشاء اكثر
من مركز للعمل الحكومي الالكتروني ، وهذا من جديد يعيد التساؤل حول
النظامين المركزي واللامركزي وايهما افضل في الواقع التطبيقي . ولا يتعين
الاستغراب من حيث ان الحكومة الالكترونية تعيد امتحان كافة النظريات الادارية
والدستورية للحكم ، ولا ابالغ ان قلت انها ربما تعيد طرح فكرة العقد الاجتماعي
ذاته الذي فسر اساس السلطة في الدولة . ولهذا فان الحكومة الالكترونية تمثل

البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها او فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد في اطار مفهوم متكامل لعناصر ومتطلبات الادارة والاداء والانتاج والتفاعل في المجتمع . وبناء الحكومة الالكترونية يعني الاخذ بالحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي ، سواء في علاقتها بالجمهور او علاقة مؤسساتها بعضها ببعض او علاقتها بجهات الاعمال الداخلية والخارجية . انها بحق اعادة هندسة او اعادة اختراع للقائم ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية . لهذا فان محتوى الحكومة الالكترونية يتضمن محتوى معلوماتي يغطي كافة الاستعلامات تجاه الجمهور او فيما بين مؤسسات الدولة او فيما بينها وبين مؤسسات الاعمال . ومحتوى خدمي يتيح تقديم كافة الخدمات الحياتية وخدمات الاعمال على الخط . ومحتوى اتصالي (وهو ما يسمى خلق المجتمعات) يتيح ربط انسان الدولة واجهزة الدولة معا في كل وقت وبوسيلة تفاعل يسيرة .

وايا كان الانجاز ومستوياته في بناء الحكومة الالكترونية فان ثمة حاجة لتحديد الاولويات من حيث القطاعات المستهدفة بعملية الائمة ، وهذه مسألة محكومة بظروف كل مجتمع ومحكومة بخطة التكامل المستقبلية لادماج كافة القطاعات ، وهنا تظهر اول معالم الاصاله في مقابل الاستنساخ ، فاذا كانت الاولوية مثلا في مجتمع ما تتصل بقطاعات الاستثمار ، فربما تكون في مجتمع آخر لازمة وضرورية في قطاعات الصحة والتعليم .

والحكومة الالكترونية وفق منطق الاحتياجات في الدول النامية ، يتعين ان تكون وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية ، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي ، ووسيلة تفاعل باء اعلى وكلف اقل

وهي ايضا وسيلة اداء باجتياز كل مظاهر التاخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي . وان تكون اهم وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من امكانيات التحليل والمراجعة آليا وبشكل مؤتمت للانشطة التي تتم على الموقع ، فاذا نظر اليها من هذه الابعاد حققت غرضها ، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة اعاقا ان لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة

وثمة متطلبات عديدة لبناء الحكومة الالكترونية ، تقنية وتنظيمية وادارية وقانونية وبشرية لكن ابرزها واهمها وضع تصور لحل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية ، وللتمثيل على اهمية هذا المتطلب نضرب المثال بشأن محتوى الحكومة الالكترونية ، اذ يجب على الحكومات ان تقوم بتوفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنت . حيث يجب ان تتواجد سياسية يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت . وباختصار كلما ظهر وثيقة حكومية جديدة او معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت وفي هذا الاطار فان اكبر مشكلة تواجهنا هي مشاكل التوثيق القائمة في الحياة الواقعية ، اذ ليس ثمة نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب ، فاذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فان من الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الالكترونية قبل انهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني . كذلك حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية ، ذلك ان جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت مثل امكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت ، وجعل هذه العملية بينية بمعنى انها تتردد لتشمل كل من يقوم لاداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية . وتوفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء

المجتمعات ، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزوديها بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة اية عملية تجارية تم تأديتها في وقت سابق اضافة الى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي .

ويعد موضوع الاطار القانوني للحكومة الالكترونية اكثر موضوعات الحكومة الالكترونية حساسية وأهمية ، مع اننا لا نرى في الواقع العربي نشاطا تشريعيا يراعي هذه الاهمية ، فالعلاقات فيما بين الجهات الحكومية والافراد في شتى الميادين ومختلف القطاعات تأسست على تعبئة الطلبات والاستدعاءات الخطية والمكتوبة ، وتسليم الاصول والحصول على مستندات رسمية .. الخ من الوقائع التي تجعل علاقة المواطن بالموظف الحكومي لا يحكمها غير الورق والكتابة ، وليس اي ورق وانما في الغالب نماذج حكومية وليست اية كتابة وانما في الغالب كتابة موثقة ضمن مفهوم المستندات الرسمية المقرر قانونا . ووثمة اشكالات في ميدان انظمة الرسوم والطابع وعمليات استيفائها . ووثمة مشكلات تتصل باجراءات العطاءات الحكومية وشرائطها الشكلية واشكالات تتصل بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون للدفع (القيدي - نسبة للقيدي) كبديل عن الدفع النقدي . ووثمة اشكالات في ميدان حماية امن المراسلات الالكترونية في ظل غياب استراتيجيات امن شمولية في بيئة المؤسسات العربية سواء في القطاعين العام او الخاص ، ومن جديد يطفو على السطح التساؤل حول حجية التعاقد الالكتروني وحجية الاثبات بالوسائل الالكترونية ، ووثمة خشية من ان يكون التكامل الرقمي على حساب السرية وعلى حساب الخصوصية وحرية الافراد ، وفي ظل غياب قواعد المساءلة الجنائية على العيب بالكمبيوتر والشبكات واساءة

استخدامها وعلى الأنشطة الجرمية المرتكبة بواسطتها ثمة خشية على امن التعامل سواء فيما بين المؤسسات الحكومية او بينها وبين الجمهور . لهذا فان المسألة الجوهرية في سلامة بناء الحكومة الالكترونية ادراك ان الحكومة الالكترونية تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم وهي لا تحتمل ان يشرع لها بقالب تشريعي جاهز قد يكون مناسباً في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية .

http://www.arablaw.org/Download/E-Gov_TheWay_Article.doc